

**حل مشكلة الوضع النهائي في كوسوفو
بين الحكم الذاتي والاستقلال**

الأستاذ راجح مرابط
أستاذ بقسم العلوم السياسية
جامعة باتنة

مقدمة:

يعتبر إقليم كوسوفو من أهم المناطق المتنازع عليها بين الصرب وهم أقلية يمثلون حوالي 20% وألبان كوسوفو 75% من سكان كوسوفو. ولم يعرف الاستقرار منذ إلغاء الحكم الذاتي في شهر مارس سنة 1999. تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى استقلال كوسوفو؟

لماذا رفض الصرب استقلال كوسوفو وما هو الموقف الدولي من انفصال الإقليم عن بلغراد؟

تعالج الورقة عدة محاور أهمها:

- 1- بعثة الأمم المتحدة لإقليم كوسوفو.
- 2- تحديد الوضع النهائي لكوسوفو.
- 3- تقرير المبعوث الأممي الذي نص على استقلال كوسوفو.
- 4- الموقف الدولي من استقلال كوسوفو.

لم يعرف إقليم كوسوفو الاستقرار منذ إلغاء الحكم الذاتي للألبان من طرف سلطة بلغراد، وأصبح المجتمع في كوسوفو مقسماً إلى طبقتين منفصلتين الأولى وهم صرب كوسوفو يتمتعون بجميع الحقوق والامتيازات والطبقة الثانية وهم الألبان حرّموا من جميع حقوقهم وأصبح الوضع مشابهاً بالنظام العنصري الذي كان مطبقاً في جنوب إفريقيا أثناء حكم الأقلية البيضاء. واتبع الألبان سياسة المقاومة السلمية بقيادة إبراهيم روجوفا والتي دامت قرابة عشر سنوات أين بدأ الألبان يشعرون باليأس والإحباط لأن تلك السياسة زادت من المعاناة والفقر نتيجة البطالة والأمراض وغياب الرعاية الصحية، لأن بلغراد ألغت جميع المؤسسات الألبانية السياسية والتعليمية والصحية في كوسوفو. وفي سنة 1996 ظهرت مقاومة مسلحة بقيادة جيش تحرير كوسوفو الذي قام بعدة عمليات فدائية ضد القوات النظامية اليوغسلافية، وكان رد الجيش الفيدرالي وحشي ودموي وخاصة ارتكابه لعدة مجازر وتطهير عرقي ضد المدنيين الأبرياء مثل مجزرة درينيك Drenica ومذبحة راكاك Racak التي راح ضحيتها 40 مدنياً أغلبهم شبوخ، أطفال ونساء.

ولأول مرة تدخل المجتمع الدولي وأدان التطهير العرقي في كوسوفو، وأصدر مجلس الأمن عدة قرارات يطالب فيها وقف العنف في كوسوفو وإجراء مفاوضات بين الطرفين الصربي والألباني. وبعد فشل المفاوضات في قصر رامبوييه في فرنسا وخاصة رفض الطرف الصربي قبول اتفاق السلام، قرر الحلف الأطلسي استعمال القوة لوقف التطهير العرقي في كوسوفو.

وبعد حملة جوية استمرت 77 يوماً بقيادة الحلف الأطلسي قبلت القوات اليوغسلافية الانسحاب من كوسوفو وأصدر مجلس الأمن قراراً 1242 الذي نص على إنشاء إدارة انتقالية في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة. ولأول مرة ينزع جزء من إقليم الدولة ويوضع تحت مسؤولية الأمم المتحدة التي تتولى مهام السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية، وليست لبلغراد أية سلطة أو سيادة على الإقليم. وليس لبلغراد أي بديل سوى قبول بالوضع الجديد بالرغم من تأكيد مجلس الأمن على الوحدة الإقليمية والاندماجية لجمهورية يوغسلافيا. إنها حالة خاصة في العلاقات الدولية وهذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، "إن إقامة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو هي الأولى في القانون الدولي، وواجهت الأمم المتحدة في كوسوفو مسؤولية غير مسبقة في تعقيداتها وحجمها ولم تتحملها أية منظمة دولية أخرى"⁽¹⁾.

أولاً / بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو:

وأول هدف للوجود المدني في كوسوفو هو بناء مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية بهدف الوصول إلى تسوية نهائية للإقليم وإقامة حكم ذاتي تتعايش فيه مختلف المجموعات العرقية، وتنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتم التوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات والإشراف على تطور تلك المؤسسات الانتقالية والقيام بنقل مسؤولية الأمم المتحدة لا تعني أبدية وإنما مؤقتة، أي تنتهي مهمتها عند استكمال بناء المؤسسات واستيفاء الشروط التي يجب توفرها

في كوسوفو حتى يتم تحويل المسؤولية إلى ألبان كوسوفو⁽²⁾.

تمثل المسؤولية الرئيسية للوجود المدني في كوسوفو:

- 1 - أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية حينما لزم وطالما كانت ضرورية.
- 2 - "تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتوصل إلى تسوية سياسية بما في ذلك إجراء انتخابات والإشراف على تطور تلك المؤسسات الانتقالية
- 3 - الإشراف في المرحلة النهائية، على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية"⁽³⁾.

وتشمل أيضا مهمة الإدارة الدولية إجراء انتخابات بلدية وبرلمانية من أجل إعادة بناء المؤسسات السياسية التي كانت سائدة في كوسوفو قبل إلغاء الحكم الذاتي من طرف السلطات الصربية، وعند إتمام بناء تلك المؤسسات تخول لها سلطات واسعة كانت في السابق من صلاحيات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو.

وقسمت البنية الإدارية للأمم المتحدة في كوسوفو إلى أربعة وظائف:

- 1- الإدارة المدنية وهي تحت مسؤولية الأمم المتحدة.
 - 2- بناء المؤسسات الديمقراطية تتولى مهمتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.
 - 3- تتولى بمعالجة مشكل اللاجئين وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين.
 - 4- إعادة بناء كوسوفو وهي من مهمة الإتحاد الأوروبي.
- تتولى مسؤولية المحور الأول الأمم المتحدة وتهتم بإقامة الإدارة المدنية وأهمها جهاز الشرطة والنظام القضائي والعقابي. والمحور الثاني المتعلق ببناء المؤسسات بقيادة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي يهدف إلى تطوير المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية. والمحور الثالث بقيادة اللجنة العليا لشؤون اللاجئين فوظيفتها هي توفير المساعدة الإنسانية وتسهيل عودتهم إلى كوسوفو. والمحور الأخير هو إعادة البناء والتخطيط الاقتصادي التي أوكلت إلى المجموعة الأوروبية.

لقد أشرنا في السابق أن إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو هي حالة فريدة من نوعها في العالم، ومن جهة أخرى توجد حالة مشابهة إلى حد ما لكوسوفو وهي تيمور الشرقية، ففي سنة 1999 واجهت الأمم المتحدة أهم تحدي في التاريخ المعاصر وهو القيام بمهمة الإدارة الانتقالية في كوسوفو وتيمور الشرقية وفي هذا الصدد فمن المفيد إجراء عملية مقارنة بين الحالتين:

- 1- القمع من طرف دولة الأم ضد مواطنيها الحكومة الاندونيسية وسكان تيمور الشرقية وبلغراد ضد سكان كوسوفو.
- 2- رفض الحكم الذاتي من طرف سكان تيمور الشرقية والألبان في كوسوفو.
- 3- الأمم المتحدة لها كامل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في إدارة الإقليمين
- 4- كلا الإقليمين صدر بشأنهما قرار من مجلس الأمن الدولي، كوسوفو قرار 1244 وتيمور الشرقية قرار 1272.
- 5- خولت للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لإدارة الإقليمين.
- 6- أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة في كلا الإقليمين انتقالية ومؤقتة وليست دائمة، ويجب عليها تسليم السلطة للسكان المحليين عند استكمال المهمة المخولة لها.
- 7- "لا تمارس إدارة الأمم المتحدة سلطاتها كسيادة ولكن كاتتداب والسلطة تمارس باسم وصالح الشعب المدار في الإقليم"⁽⁴⁾.
- 8- إن هدف الأمم المتحدة في تيمور الشرقية هو تحقيق الاستقلال عن اندونيسيا، بينما الهدف الرسمي لإدارة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو هو إقامة حكم ذاتي موسع مع بقاء سيادة صربيا على كوسوفو حسب قرار 1244.

9- "تردد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في تسليم سلطاتها الإدارية إلى المؤسسات المحلية يمكن تفسيره بعاملين:

أ- التحدي الأمني ب- الانقسامات العرقية

وعدم حل مشكل الوضع النهائي يصعب من مهمة الأمم المتحدة في تحقيق هدفها، بينما إدارة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لها مهمة واضحة ومحددة وهي الانتقال الرخو لتيمور الشرقية من حكم اندونيسيا إلى الاستقلال"⁽⁵⁾.

10- إرسال بعثة الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية وكوسوفو تم وفقا لاتفاق مع الدولة الأم يوغسلافيا واندونيسيا، "فالمبادئ الأساسية لقرار 1244 حول كوسوفو يحتوي على اتفاق بين الحكومة الفيدرالية اليوغسلافية لإنشاء بعثة الأمم المتحدة ومهمتها في كوسوفو، والمادة 6 من اتفاق 5 ماي 1999 نص على تحويل سلطة تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة"⁽⁶⁾.

ولأول مرة بعد نهاية الحرب الباردة، يصبح إقليمين خاضعين لانتداب الأمم المتحدة نتيجة للاضطرابات والعنف العرقي مع الدولة الأم ووضعت مسألة حماية الإقليمين إلى قوة دولية متعددة الجنسيات. تشكلت أغلب القوة الدولية في كوسوفو من الحلف الأطلسي والدول الأخرى من بينها روسيا، وتسمى بقوة كوسوفو (KFOR) Kosovo Forces. وتشكل من 36 دولة وبلغ تعدادها في بداية الألفية الثانية إلى 50 ألف جندي، وتختلف عدد القوات المساهمة في قوة كوسوفو من دولة إلى أخرى، وتعتبر فرنسا وإيطاليا وبريطانيا من أكبر المساهمين. وقسمت كوسوفو إلى أربعة قطاعات، تتولى قيادتها دولة عضو في الحلف الأطلسي إلى كوسوفو لتدعيم القوات المتعددة الجنسيات في المحافظة على الأمن والسلم في الإقليم.

لقد اشترطت الإدارة الدولية توفر عدة معايير في كوسوفو لبدأ المحادثات حول الوضع النهائي للإقليم، وأهم المعايير هي بناء مؤسسات أين تتعايش فيها جميع الأقليات في أمن وسلام، وبدأ في التفكير حول الوضع النهائي عند بداية 2006، وتحديد مستقبل كوسوفو له مغزى كبير سواء بالنسبة للصرب أو الألبان، وتأخر التطرق إلى مسألة الوضع النهائي من طرف إدارة الأمم المتحدة بسبب الأوضاع السياسية في البلقان المضطربة، ويمكن أن تؤثر بصفة سلبية على صربيا والجبل الأسود ومقدونيا.

ويجب على كوسوفو أن تحقق بعض المعايير في الحكم، ومع مرور الوقت ستبني وتتطور مؤسسات الحكم الذاتي ويزداد الأمن والسلم في مقدونيا وتحقق صربيا الإصلاح الديمقراطي، وعندما تتوفر هذه الشروط فإن مفاوضات الحكم النهائي لكوسوفو ستصبح أقل تهديدا للأمن الجهوي"⁽⁷⁾.

كما نص البيان على حكم ذاتي موسع للإقليم، وفي نفس الوقت تبقى كوسوفو ضمن يوغسلافيا وسيادتها، ولم يشر القرار إلى أي نوع من التسوية السياسية، ونوع النظام السياسي عندما يتم تسليم السلطة من الإدارة المدنية الانتقالية التابعة للأمم المتحدة إلى سلطات مؤسسة الحكم الذاتي في كوسوفو، وهذا ما بينه قرار 1244 الفقرة د، هـ، "القيام بنقل مسؤوليتها الإدارية فور إنشاء هذه المؤسسات مع القيام بمراقبة ودعم وترسيخ المؤسسات الانتقالية المحلية وأنشطة بناء السلم الأخرى في كوسوفو، وتسيير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الأجل، مع أخذ اتفاقية رامبويه في الحسبان، والإشراف في مرحلة نهائية على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية"⁽⁸⁾.

وبعد استكمال كوسوفو في بناء المؤسسات السياسية البرلمانية والبلدية والرئاسية واستيفاء المعايير التي حددتها الإدارة الدولية بدأ في مناقشة الوضع النهائي للإقليم.

ثانيا / تحديد الوضع النهائي لإقليم كوسوفو:

فهناك عدة حلول لمعالجة الخلافات العرقية في العلاقات الدولية، وبالتسوية لكوسوفو أهمها: التقسيم، الحكم الذاتي الموسع، الانتداب أو الوصاية والاستقلال.

1- التقسيم:

هو أحد طرق التعامل مع الأقاليم المتنازع عليها، لكنه من النادر أن يعطي نتائج مرضية، إن فكرة تقسيم كوسوفو هو عبارة عن بديل للحلول الأخرى وتعني تجزئته إلى قسمين الجهة الشمالية التي تقطن فيها الأقلية الصربية ستفصل عن كوسوفو وتنظم إلى يوغوسلافيا، والفكرة ترجع إلى "اقتراح من طرف المستشار الصربي للكنايس الأرثوذكسية في شهر سبتمبر 1998، ورأى أن النموذج السويسري هو أحسن حل أي تقسيم كوسوفو إلى عدة كانتونات مع أخذ بعين الاعتبار الأقاليم المتجانسة عرقيا"⁽⁹⁾، ولم يشر إلى مصير الأقاليم الغير متجانسة عرقيا لأن تقسيمها يتطلب ترحيل السكان من منطقة إلى أخرى مثل ترحيل الصرب الغير متمركزين في كوسوفو إلى المناطق الصربية الأكثر كثافة، ونفس الشيء ينطبق على الألبان، وهذه الفكرة رفضتها الأغلبية الألبانية.

وطرحت أيضا فكرة تقسيم كوسوفو بحددة بعد الاضطرابات الاثنية، التي حدثت في شمال كوسوفو وخاصة في مدينة متروفيكيا، بين الصرب والألبان في 24 ماي 2004، لقد طالب الصرب في تلك الفترة التقسيم نتيجة صعوبة تعايشهم مع الألبان نتيجة الأحداث الدموية، فالتقسيم قد يلي مطالب المجموعة العرقية الصربية إذ يعتبر البديل الأمثل لفكرة استقلال كوسوفو، ومن جهة أخرى فهو لا يلي مطالب الألبان.

فالتقسيم سينتج عنه عدة مشاكل سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

أ- على المستوى الداخلي:

- 1- يخدم مصالح المجموعة الصربية التي تقطن في الشمال وذلك بسبب قربها من صربيا ولا تخدم مصالح الصرب القاطنين في جنوب كوسوفو.
- 2 سيواجه الصرب القاطنين في الجنوب مشكل الاختيار إما العيش مع الأغلبية الألبانية أو الانتقال إلى شمال كوسوفو.
- 3- المجموعة العرقية الألبانية القاطنة في الشمال لها أيضا حلين: إما البقاء في الشمال والعيش مع الصرب أو الهجرة إلى مناطق أخرى.
- 4- مشكل تعويض الممتلكات للسكان الذين يريدون أو هم مضطرين للرحيل من مساكنهم.
- 5- إن أغلب الكنائس الأرثوذكسية والمعالم التاريخية تقع في المناطق الجنوبية ذات الأغلبية الألبانية.
- 6- تشجيع الأقاليم الشمالية إلى الانضمام إلى صربيا والانفصال عن كوسوفو.
- 7- التقسيم يؤدي إلى حرمان الألبان من أهم الثروات الطبيعية المنجمية التي تقع في شمال كوسوفو مما يزيد من نسبة الفقر والبطالة للألبان.

ب- على المستوى الدولي والإقليمي:

- إن التقسيم له آثار سلبية على الميدان الإقليمي لدول البلقان وعلى العلاقات الدولية ومنها:
- 1- لقد رفض المجتمع الدولي تقسيم البوسنة إلى ثلاثة مناطق: كروانية، صربية وبوسنية، فكيف إذن يمكن له أن يسمح بتقسيم كوسوفو؟ إن ذلك سيشتج المجموعة العرقية في البوسنة على المطالبة بالتقسيم.
 - 2- حدوث مشكل في المنطقة التي تعرف السلم مثل هضبة بريسيفو Presevo valley التي تقع جنوب جمهورية صربيا وغرب مقدونيا وتوطنها أغلبية ألبانية، " فإذا سمحنا لصرب كوسوفو الانضمام إلى صربيا فمن المحتمل أن الألبان يطالبون بالانفصال عن صربيا والانضمام إلى كوسوفو"⁽¹⁰⁾.
 - 3- وفي الميدان التطبيقي والعملي: فلا يمكن لصربيا أن تتخلى عن هضبة بريسيفو Presevo مقابل المدن الشمالية الصربية في كوسوفو لأن هذه المنطقة هي المعبر الوحيد لصربيا للاتصال البري والحديدي مع جمهورية مقدونيا وبواسطتها إلى جمهورية اليونان وبحر إيجيه

4- يرفض المجتمع الدولي تغيير حدود الأقاليم لأن هذا سيفتح صندوق باندورا Pandora's Box للمجموعات العرقية الأخرى وخاصة الألبانية القاطنة في مقدونيا إلى الانضمام إلى الألبان، وللتذكير فإن مقدونيا عرفت حرباً أهلية والتقسيم سيكون له أثر سلبي على مقدونيا كون الأقلية الألبانية في مقدونيا تؤيد التقسيم.

"لقد شهدت مقدونيا حركة انفصالية ألبانية في سنة 2001، وانتهت تلك الحركة الانفصالية بفضل الضغوطات الدولية التي أرغمت الطرف الألباني والمقدوني على تغيير الدستور وإدماج الألبان في مؤسسات الدولة"⁽¹¹⁾.

5- التقسيم سيؤدي إلى مطالبية السلاف المسلمين القاطنين على الحدود الصربية والجبل الأسود إلى المطالبة بالانفصال. ويمكن القول أن فكرة التقسيم لها خطر على المستوى الداخلي والخارجي ويؤدي إلى تغيير الخريطة السياسية للبلقان بصفة جذرية، ورغم ذلك فإن الواقع المعاش لشمال كوسوفو هو تابع إلى صربيا وخاصة المؤسسات الموازية. وبعد أن استعرضنا وحللنا فكرة التقسيم، وهي خطيرة ولا يمكن تجسيدها في الميدان، فهناك حل آخر وهو الحكم الذاتي.

2- الحكم الذاتي:

وفكرة الحكم الذاتي العادي أو الموسع، جربها الألبان في السنوات التي كان فيها الرئيس الراحل تيتو في الحكم، واستمرت حتى نهاية الثمانينات حيث ألغي ذلك النظام من طرف الرئيس الصربي ميلوسوفيتش. إن منح الحكم الذاتي الموسع للألبان يخدم مصالح الصرب، لأنه يعني بقاء إقليم كوسوفو ضمن سيادة بلغراد ويحافظ على الوحدة الاندماجية ليوغسلافيا، ومن جهة أخرى فهي فكرة مرفوضة من طرف الألبان، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

1- أدى الوضع السابق الذي كان مطبقاً في كوسوفو "إلى زيادة حدة التوتر بين الألبان والحكومة الصربية وفي النهاية إلى الحرب"⁽¹²⁾.

2- رفضه الألبان في عهد تيتو وفي عهد ميلوسوفيتش، ففي عهد تيتو طالب الألبان بجمهورية، وفي عهد الزعيم الصربي تغيرت المطالب من الجمهورية إلى الاستقلال.

3- أصبحت المؤسسات السياسية والاقتصادية التي أقيمت تحت إدارة الأمم المتحدة لا تتطابق ولا تتلاءم مع إعادة كوسوفو إلى صربيا.

إن إعادة الحكم الذاتي كان من أهم المطالب الألبانية عندما ألغى النظام الصربي الاستقلال الذاتي لكوسوفو، وفي الوقت الحالي فمعظم الألبان لا يريدون الرجوع والخضوع إلى صربيا أو سيادة بلغراد وخاصة أن المجازر المرتكبة من طرف القوات العسكرية الفيدرالية والشرطة والشبه العسكرية مازالت حية في ذاكرة الألبان، إضافة إلى ذلك، يرفض الألبان رؤية عسكري صربي على أراضيهم، وفي الحقيقة ليس هناك ألباني يريد العيش تحت الحكم الصربي. ومن جهة أخرى، فالحكم الذاتي هو أحسن حل بالنسبة للمسئولين اليوغسلاف الذين يتمسكون بتطبيق قرار مجلس الأمن الذي أكد على سيادة صربيا على كوسوفو والمحافظة على الاندماج الإقليمي لجمهورية يوغسلافيا الفيدرالية. والحل الآخر للتعامل مع الخلافات العرقية هو الانتداب أو الحماية.

3- الانتداب أو الوصاية:

إن هذا الحل ينطبق على كوسوفو وتيمور الشرقية، ويعني الانتداب وضع الإقليم تحت وصاية الأمم المتحدة، فهي المسئولة عن جميع السلطات في كوسوفو وتيمور الشرقية. وهذا النظام لا يمكن أن يستمر إلى الأبد فلا بد من تحديد تاريخ تسليم السلطة إلى المؤسسات المحلية المنتخبة بطرق ديمقراطية، وهناك من يرى تمديد هذا النظام، وخاصة أن الأطراف لم تستطع التوصل إلى حل سياسي في كوسوفو، وهذا الوضع في الحقيقة يرفضه الألبان وكذلك الصرب. لقد نفذ صبر الألبان لأنهم انتظروا طويلاً، والمجتمع الدولي لم يحدد وضع الإقليم المستقبلي، وخاصة بعد مضي ثمان سنوات من عهد الإدارة الدولية للإقليم، ومهمة الإدارة الدولية هي تكريس نظام الحكم الذاتي للألبان، ومن وجهة نظر الصرب وخاصة صرب كوسوفو، أن الانتداب أو الحماية الدولية هي بمثابة استعمار

للإقليم والتقسيم الواقعي لكوسوفو بين المجموعة العرقية الصربية والألبانية. وآخر ميكانيزم لحل الخلافات العرقية وهو الاستقلال.

4- الاستقلال:

هذا الخيار لحل الخلافات العرقية ينقسم إلى قسمين: استقلال تام واستقلال مشروط أو تحت إشراف دولي.

لقد كان الاستقلال من أهم مطالب الشعب الألباني عند إلغاء الحكم الذاتي، حيث أعلن الكوسوفار عن تأسيس جمهورية كوسوفو حرة ومستقلة عن صربيا، ومن المعلوم أنه لم يعترف بتلك الجمهورية سوى دولة ألبانيا.

ولا بد أن يمر استقلال كوسوفو عبر أروقة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الدولي وذلك لتغيير قرار 1244، وهناك نجد عضو دائم في مجلس الأمن وهي روسيا التي تعارض استقلال كوسوفو، والمعارضة مبنية على أسس أن منح الاستقلال معناه مكافأة الحركة الانفصالية لجيش تحرير كوسوفو، وهي سابقة ستؤثر على الاندماج الإقليمي لألبانيا ومقدونيا، الذين عبرا عن تخوفهم من استقلال كوسوفو لأنه سيفتح الطريق إلى ظهور ألبانيا الكبرى. وهناك من يرى إذا استقلت كوسوفو، يبقى ذلك الخيار ناقصا وخاصة فيما يتعلق بالسيادة وتبقى تعتمد على القوة الدولية لحمايتها ضد التهديد الخارجي، ويبقى الإقليم مرهونا بقوة كوسوفو والحلف الأطلسي وقوته البرية والبحرية إضافة إلى ذلك، فالأجهزة الأمنية الداخلية في كوسوفو، تنقصها القدرة والكفاءة والخبرة لفرض القانون والعدالة سواء كانت دولية أو محلية، وهذا ما بينته أحداث مدينة متروفيكا التي عرفت اضطرابات عرقية بين الألبان والصرب حيث لم تستطع قوة كوسوفو السيطرة عليها إلا بعد حدوث خسائر بشرية ومادية. ونظرا للأسباب السالفة الذكر، يجب منح كوسوفو استقلال ناقص للسيادة، وهذا يعني أن الأمن الخارجي والنظام الداخلي يجب أن يكونا من مسؤولية المجموعة الدولية وكذلك وجود قوة دولية معتمدة في سبيل تأمين الأقليات غير الألبانية في كوسوفو، فالوجود الدولي الأمني الإداري والعسكري سيديم لأنه ضروري لحماية الأقليات.

ويؤيد معظم الألبان فكرة الاستقلال بينما يعارضه صرب يوغوسلافيا وكوسوفو، لأن الاستقلال يعني بالنسبة لهم رفع سيادة بلغراد عن كوسوفو ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن منح صرب كوسوفو حكم ذاتي موسع للبلديات التي تشكل أغلبية صربية.

ومن خلال الحلول المقترحة لحل الخلافات العرقية في كوسوفو يرفض الصرب الحماية والوصاية والاستقلال ويؤيدون الحكم الذاتي وحتى التقسيم كأخر حل اضطراري. ومن وجهة نظر الألبان فإنهم يرفضون الحكم الذاتي أو جمهورية فيدرالية ضمن يوغسلافيا، وكحل وسط الحماية لفترة معينة ويؤيدون الاستقلال وهو أحسن حل، ومن هنا تظهر لنا النظرية الصربية في الخلافات الدولية، فما يربحه أحد الأطراف هو خسارة للآخر.

فالوضع الحالي لنظرية الألعاب تتمثل في مطالب الألبان بالاستقلال والرفض القطعي لبلغراد لاستقلال كوسوفو، وهذا يؤدي إلى نظرية صفرية وتنتج عنه رابح وهم الألبان وخاسر وهم الصرب. ومن الصعب تجنب سيناريو رابح وخاسر، وتبقى الأمور غير واضحة هل هناك حل وسط مقبول من طرف الجانبين حول الجدلية الحالية بين الاستقلال والحكم الذاتي؟

وقبل بدء المفاوضات الرسمية بين الوفد الألباني والصربي تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، حدد كلا الطرفين الصربي والألباني موقفه، حيث عبرت الحكومة اليوغسلافية عن طريق "الوزير الأول فوحيسلاف كوشانيكا، في 24 أكتوبر 2000 في مجلس الأمن الدولي، أي خمسة سنوات قبل المفاوضات حول تحديد مستقبل الإقليم، من المستحيل أن تصبح كوسوفو مستقلة، لأن هذا غير شرعي ومعناه تفتت بلد ديمقراطي، وهذا الموقف أيدته كل الأحزاب السياسية الصربية، ووضحوا موقفهم بالتفصيل عند ما أعلنوا تمسكهم بالحكم الذاتي، وأنهم مستعدون لمناقشة أية مسألة تتعلق بالحكم الذاتي في كوسوفو باستثناء الاستقلال الكامل"⁽¹³⁾.

فإذا كان هناك إجماع صربي على رفض استقلال كوسوفو، ففي المقابل هناك إجماع ألباني على استقلال كوسوفو، إن موقف كل المجموعة العرقية الألبانية تؤمن وتؤكد "أن استقلال كوسوفو لا يمكن التفاوض حوله وحذر الوزير الأول لحكومة كوسوفو أن الإقليم يجب أن يصبح مستقلاً ودولة ذات سيادة"⁽¹⁴⁾.

لقد عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الرئيس الفنلندي السابق مارتي اهتيساري Marti Ahtissary كممثل شخصي لرعاية المفاوضات حول الوضع النهائي للإقليم، واستمرت المفاوضات أكثر من سنة تنقل خلالها الدبلوماسي عدة مرات إلى بريشتينا وبلغراد وتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو، ومع كافة الأطراف الفاعلة في كوسوفو. وفي 12 مارس 2007 لم يظهر الوفد الألباني والصربي أية إرادة لتحقيق أي تقدم في المفاوضات حول الوضع المستقبلي للإقليم، وانهارت المفاوضات بعد لقاء فينينا، وليست هناك أية أرضية مشتركة للوصول إلى اتفاق ولا حاجة لمزيد من مفاوضات إضافية التي من شأنها أن تغير في مواقف الطرفين، وصرح المبعوث الأممي "لقد اتضح لي أن الطرفين ليسا قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن وضع كوسوفو المستقبلي، وطوال هذه العملية وفي مناسبات عدة أكد كلا الطرفين مواقفهما المتعارضين بصفة قاطعة، وتطالب بلغراد باستقلال كوسوفو الذاتي داخل صربيا، في حين أن بريشتينا لا تقبل أي حل دون الاستقلال. وأمام الوضع الذي آلت إليه المفاوضات فلا حاجة إلى تمديدتها بعد استنفاد جميع الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل مستقبلي كوسوفو"⁽¹⁵⁾.

وهذا اعتراف صريح بأن مهمة اهتيساري لم تكن سهلة، لأن مواقف الطرفين الألباني والصربي كانت متباعدة والفجوة بينهما كبيرة، فبلغراد تمسكت بمنح كوسوفو استقلال ذاتي للإقليم مع المحافظة على السيادة بينما الألبان لا يتفاوضون إلا حول الاستقلال. وفي منتصف مارس 2007 قدم الدبلوماسي الفنلندي تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

ثالثاً / المبعوث الأممي يوصي باستقلال كوسوفو:

وأهم ما ورد في تقرير المبعوث الأممي الخاص لكوسوفو والخاصة التي توصل إليها هي ضرورة استقلال كوسوفو بإشراف المجتمع الدولي، حيث أعلن "لقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن الخيار الوحيد الممكن لكوسوفو هو الاستقلال، الذي يشرف عليه المجتمع الدولي لفترة أولية، وينص اقتراحي الشامل بشأن تسوية وضع كوسوفو، الذي يحددها الإشراف الدولي، على الأسس القابلة للاستمرار والمستدامة والمستقرة التي ستبنى عليها استقلال كوسوفو في المستقبل، والتي تمكن جميع الطوائف وأفرادها أن يعيشوا في ظلها في سلامة وكرامة"⁽¹⁶⁾. لقد اختار المبعوث الأممي الاستقلال لكن ليس استقلالاً كاملاً بل ناقص السيادة والدليل على ذلك أن كوسوفو تبقى تعتمد على المجتمع الدولي في تسبير شؤونها فيما يخص المسائل الحساسة وخاصة الأمن والدفاع، ويمكن إرجاع اختيار الاستقلال إلى عدة أسباب:

- 1- عجز مؤسسات كوسوفو في حماية الأقليات التي تقطن في الإقليم.
- 2- قلة المشاركة الصربية في المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.
- 3- سياسة التطهير العرقي والاضطهاد والتهميش التي مارسها النظام السابق.
- 4- اعتبر مجلس الأمن أن كوسوفو حالة خاصة تتطلب حلاً خاصاً، وهي فريدة من نوعها في العالم ولا يمكن تكرارها.
- 5- قرار الأمم المتحدة والذي بموجبه أصبحت كوسوفو تحت حماية ووصاية المجتمع الدولي.
- 6- استحالة العودة إلى النظام السابق للحكم الذاتي.
- 7- لا تستطيع كوسوفو بمفردها مواجهة المشاكل الاقتصادية مثل الاستثمار وجلب رؤوس الأموال وحماية إقليمها.

ويبين التقرير أن استقلال كوسوفو "يجب أن يكون تحت إشراف وجود مدني عسكري دولي وبدعم منه لفترة أولية. وينبغي أن تكون السلطات التي يتمتع بها هذا الوجود المدني والعسكري قوية ومركزة في المجالات الحرجة لحقوق الجاليات واللامركزية وحماية الكنيسة الأرثوذكسية وسيادة

القانون"⁽¹⁷⁾. واستعيد الحل الذي كانت تطالب به بلغراد وهو اندماج كوسوفو، وهذا راجع إلى العداوة والاضطهاد والقمع الذي مارسه النظام التسلسلي لميلوسوفيتش الذي ألغى الحكم الذاتي وهمش ومارس سياسة التمييز العنصري وهروب الآلاف من الألبان من ديارهم مما أدى إلى تدخل الحلف الأطلسي. "إن العودة إلى حكم صربيا على كوسوفو هو غير مقبول من طرف الأغلبية الساحقة من شعب كوسوفو ولا يمكن أن تستعيد بلغراد سلطتها دون إثارة معارضة وانتفاضة عارمة، واستقلال كوسوفو الذاتي داخل حدود صربيا مهما كان مغربا ليس مقبولا"⁽¹⁸⁾. ويفهم من هذا التقرير أن الحل كان مطروحا طيلة المفاوضات السابقة من طرف الصرب وهو إعادة الحكم الذاتي لألبان كوسوفو بشكل واسع، وأن العودة إلى وضع ما قبل 1989 سيؤدي إلى حدوث اضطرابات ورد فعل عنيف من طرف الأغلبية الألبانية في كوسوفو.

وتطرق التقرير إلى الإدارة الدولية في كوسوفو والتي لا يمكن لها أن تستمر في مهمتها بصفة دائمة ومستمرة، فلا بد أن يأتي اليوم الذي تنسحب فيه، وخاصة عندما تستطيع المؤسسات السياسية والاقتصادية تأدية مهامها على أحسن وجه. واعتبر التقرير أن اختيار الاستقلال لكوسوفو لا تشكل سابقة للصراعات العرقية في العالم، وهذا يعني أن استقلال كوسوفو لا يؤدي إلى فتح أبواب للحركات الانفصالية العرقية الأخرى كي تطالب بتطبيق نفس حالة كوسوفو، إنها قضية فريدة من نوعها في العالم ولذلك يستجوب حل فريد من نوعه وهو الاستقلال وتضمن المخطط عدة أحكام رئيسية للاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو. ومخطط التسوية أولى اهتماما خاصا للأقلية الصربية، وركز على الاحتياجات والشواغل المحددة لطائفة صرب كوسوفو التي يتمتع بقدر كبير من السيطرة على شؤونها الخاصة ومن بينها:

- 1- إنشاء ستة بلديات جديدة أغلبيتها في شمال كوسوفو.
- 2- منح سلطات واسعة للبلديات الصربية ولها حق التعاون مع المؤسسات اليوغسلافية وكذلك تمويلها.
- 3- إنشاء شرطة محلية صربية في البلديات ذو الأغلبية الصربية.
- 4- حل فيلق حماية كوسوفو في غضون سنة"⁽¹⁹⁾.

ومن بين الشواغل للأقلية الصربية هي حماية الأماكن المقدسة الأرثوذكسية الصربية، إن مخطط التسوية طالب سلطات كوسوفو بالاعتراف الصريح بالكنيسة الأرثوذكسية الصربية وتنظيمها الداخلي، وتحترم حرمة ممتلكاتها، وتقام ممتلكات لحمايتها حول أكثر من أربعين موقعا من المواقع الدينية والثقافة الرئيسية، وتوفر منظمة حلف شمال الأطلس أيضا حماية مادية إضافية لمواقع مختارة"⁽²⁰⁾.

وحدد التقرير عند انتهاء التسوية للمرحلة الانتقالية التي مدتها 20 يوما تبقى جميع المؤسسات التي أنشئت منذ 1999، ويتم تحضير دستور جديد وإجراء انتخابات تشريعية جديدة، وعند انتهاء المدة تسلم جميع سلطات الأمم المتحدة إلى السلطة الجديدة لكوسوفو. ويصبح الاتحاد الأوروبي ممثلا لكوسوفو وليس ممثلا للأمم المتحدة ومدته غير محددة، وتنتهي عند تنفيذ جميع أحكام التسوية في كوسوفو. ويبقى ممثل الاتحاد الأوروبي يتمتع بأعلى سلطة في الإقليم والحلف الأطلسي يستمر في تأدية مهامه مع تخفيض عدد قواته إذا اقتضت الضرورة الأمنية.

ويعد مخطط اهتيساري لتسوية مسألة تحديد الوضع النهائي لكوسوفو من أهم المسائل العويصة، وكانت واقعية إذا أخذنا بعين الاعتبار المبدأ الديمقراطي وهو احترام رأي الأغلبية مع أخذ مصالح الأقلية في الحسبان، فالاستقلال كان من أهم مطالب ألبان كوسوفو، وخاصة الأحزاب السياسية الرئيسية التي ركزت في حملاتها الانتخابية على استقلال كوسوفو، والحزب الراديكالي الألباني الذي طالب بالاستقلال هو الذي تحصل على المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر 2007 وهو حزب كوسوفو الديمقراطي بقيادة هاشم تاجي.

إن الخلاصة التي توصل إليها الدبلوماسي الفنلندي، أن طرفي النزاع لم يتنازلا على مطالبهما، حيث تمسك الوفد الألباني بمواقفه المبنية على الاستقلال بينما ألح الوفد الصربي على سيادة بلغراد على الإقليم، وأهم نقاط الاختلاف بين الطرفين هي:

الموقف الصربي	الموقف الألباني
1- كل شيء إلا الاستقلال	1- الاستقلال أو لا شيء
2- أولوية السيادة الوطنية وحكم ذاتي للألبان	2- حق تقرير المصير
3- لا للاستقلال مهما كان شكله	3- لا تفاوض حول الاستقلال
4- لا مفاوضات حول الاندماج الإقليمي	4- لا لتغيير حدود كوسوفو
5- القرار الأخير يرجع إلى مجلس الأمن الدولي	5- لا حاجة لمجلس الأمن للبت في الوضع النهائي
5- لا مفاوضات حول المخطط (21)	6- عدم تغيير المخطط الأممي

فالطرف الألباني لا يريد سوى الاستقلال بينما يرى الطرف الصربي أن البديل للاستقلال هو الحكم الذاتي الموسع بما فيه التمثيل الدبلوماسي، وهذا ما رفضه الألبان، لأن الحكم الذاتي جرب وفشل حتى في عهد استقرار يوغوسلافيا ومرحلتها الذهبية أثناء حكم تيتو. وفيما يتعلق بكون كوسوفو حالة خاصة وفريدة من نوعها في العلاقات الدولية والخلافات العرقية، فإن ذلك يتطلب نظام حكم خاص وهو الاستقلال، ولقد رفضتها بلغراد لعدة أسباب:

الموقف الصربي	الموقف الألباني
1- لقد انتهى عهده ودمر الألبان 76 كنيسة، وهاجر 233 ألف صربي من كوسوفو.	1- "أسباب أخلاقية ترجع إلى عهد ميلوسوفيتش.
2- حق تقرير المصير لا يسبق الوحدة الترابية	2- تطبيق إرادة الأغلبية.
3- لقد طالب الألبان بالاستقلال حتى في عهد تيتو	3- معاناة وقمع دام عشرة سنوات.
4- هناك عشرات من الحالات المتشابهة عبر العالم كردستان، كشمير، الباسك، ابخازيا، كيبك ...	4- كوسوفو حالة ووضع خاص.
5- في نفس التاريخ حدث 40 نزاعا مسلحا في العالم، وكل نزاع أدى إلى مقتل ألف ضحية" (22)	5- عدد الضحايا في فترة 1998-1999 هو ستة آلاف الباني.
6- الحالة ليست استعجاليه مقارنة بالنزاعات الأخرى في العالم.	6- كوسوفو حالة استعجاليه.

ومن وجهة نظر القانون الدولي حول خصوصية كوسوفو، يستوجب تغيير قرار 1244 لمجلس الأمن الدولي الذي أكد على سيادة جمهورية يوغسلافية على إقليم كوسوفو، ويتعارض أيضا مع اتفاق هلسنكي الذي نص على عدم تغيير الحدود الأوروبية وكذلك مع لجنة بادنتر Badinter التي أوصت باحترام حدود الجمهورية اليوغسلافية بعد انفصال سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا، ومن جهة أخرى فإن الموائيق والمعاهدات الدولية لم تطبق على استقلال الجبل الأسود عندما انفصل على بلغراد، فكيف إذن تطبق فقط على كوسوفو. ولا أحد يمكن أن ينكر أن كوسوفو حالة فريدة من نوعها بسبب تعرض الألبان للقمع والإبادة العرقية من طرف الصرب وتدخل المجتمع الدولي الذي أنقذ الألبان من المجازر. واستقلال كوسوفو معناه فقدان آخر ورقة للنبذة الصربية التي تستثمرها وتستغلها للدعاية والحملة الانتخابية من أجل التأثير على الرأي العام الصربي.

وتخوف المجتمع الدولي من منح كوسوفو الاستقلال بإشراف دولي سيؤدي إلى فتح صندوق بانديورا Pandora's Box للحركات الانفصالية هو غير واقعي سواء في البلقان أو عبر العالم، إن تلمرد الأقليات الألبانية في مقدونيا وجنوب صربيا راجع إلى تهميشها من المشاركة في المؤسسات السياسية، وحصل اتفاق لإنهاء الاضطرابات الإثنية في كلا البلدين.

رابعا / الموقف الدولي من الاستقلال:

ولقد أيدت عدة بلدان فكرة الاستقلال بإشراف دولي باستثناء روسيا وبعض الدول الأوروبية.

1- موقف جمهورية ألبانيا:

إن موقف تيرانا هو تأييد استقلال كوسوفو، وهذا ليس بالجديد، حيث اعترفت ألبانيا وهي أول دولة في العالم والوحيدة، عندما أعلن الألبان عن إنشاء جمهورية كوسوفو مستقلة وذات سيادة بعد إنهاء الحكم الذاتي للألبان سنة 1989. وعندما أصبحت كوسوفو تحت إدارة الأمم المتحدة، كانت جمهورية ألبانيا من أوائل الدول المؤيدة للاستقلال وذلك بسبب الانتماء العرقي والحضاري بين المجموعتين العرقيتين، وتجلّى الموقف الألباني الرسمي ابتداء من سنة 2005 عندما صرحت الحكومة الألبانية بقيادة صالي بريش " أن وضع كوسوفو يجب حله وفق مبدأ تقرير المصير للشعوب وضمن حقوق الأقليات، ونفس الموقف تبناه الرئيس الألباني ألفريد موجيو Alfred Mojiu عند بداية سنة 2006 أن اختيار الاستقلال لألبان كوسوفو لا يمكن التفاوض حوله"⁽²³⁾. واعتبرت جمهورية ألبانيا أن الاستقلال حق مكتسب ويجب تطبيق مخطط اهتيساري وخاصة أوصى بعدم تغيير حدود كوسوفو، وهذا يعني قطع الطريق أمام الوطنيين الألبان لإنشاء دولة ألبانيا الكبرى.

2- موقف الدول الأوروبية:

لقد أوضحت مجموعة الاتصال الأوروبية وهي فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وإنجلترا موقفها عند بدء مفاوضات بين الألبان والصرب حول تحديد الوضع النهائي لكوسوفو، بأربعة لاءات:

1- لا لعودة إلى وضع قبل مارس 1999.

2- لا لتقسيم كوسوفو.

3- لا اتحاد مع أية دولة أو جزء من الدولة.

4- لا يشكل الاستقلال تهديدا أمنيا أو عسكريا"⁽²⁴⁾.

وأيدت مجموعة الاتصال مخطط المبعوث الأممي حول الاستقلال بإشراف دولي، لأنه الحل الأمثل لألبان كوسوفو مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأقليات الصربية والمجموعة العرقية الأخرى، وعارضت بعض الدول الأوروبية الأخرى المخطط وهي رومانيا وسلوفاكيا وذلك بسبب وجود أقليات معتبرة على أراضيها، لأن الاستقلال قد يشجع على الانفصال. ونفس الموقف اتخذته اسبانيا التي لها حركة انفصالية باسكية وكاتالونية، وحذت قبرص حذو الدول المعارضة، وخاصة أنها عرفت انفصال الجزء الشمالي من الجزيرة الذي يقطنه أغلبية تركية، التي أعلنت عن استقلالها، لكن المجتمع الدولي رفض الاعتراف بها كدولة مستقلة، وانقره هي الدولة الوحيدة في العالم التي اعترفت باستقلال قبرص، وبررت هذه الدول موقفها على أسس أن كوسوفو ليس الإقليم الوحيد في أوروبا وفي يوغسلافيا أين التعايش بين مختلف المجموعات العرقية مازال يطرح مشاكل وعدم استقرار في المنطقة.

3- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية استقلال كوسوفو، ويعول ألبان كوسوفو كثيرا على تأييد واشنطن في تحقيق آمالهم وطموحاتهم الاستقلالية، "وعبرت الإدارة الأمريكية يوم 02 فبراير 2007 عن تأييدها لمخطط المبعوث الأممي، "حيث وصفته بأنه معقول ومتوازن لاستقرار وازدهار كوسوفو في ظل مجتمع متعدد الأعراق. وأكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية Nicholas Burns عن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية استقلال كوسوفو ووصفته بأنه شرعي معقول وقانوني، ونؤيد بصفة مطلقة توصيات اهتيساري حول كوسوفو"⁽²⁵⁾. ونفس الموقف اتخذته الرئيس جورج بوش عند زيارته

لجمهورية ألبانيا يوم 10 جوان 2007، للوضع في كوسوفو هو واعتبر الموقف الأمريكي المخطط شرعي وقانوني وهو بصفة غير مباشرة يقيد ادعاءات السلطات الصربية التي اعتبرته خرقاً للاندماج الإقليمي وسيادة صربيا على كوسوفو، والموقف الأمريكي له وزن وثقل كبير سواء على الساحة الدولية أو لدى السلطة السياسية والشعب الألباني، لأنها من أكبر الممولين لإعادة بناء كوسوفو وهي التي حررتهم من القمع والاضطهاد الصربي نتيجة الضربات الجوية أثناء اندلاع الحرب في مارس 1999.

الموقف الصربي:

كان الموقف الصربي منذ البداية هو الرفض المطلق لاستقلال كوسوفو عن صربيا. ولقد اتبعت بلغراد عدة استراتيجيات للتأثير على الرأي العام المحلي والدولي، أثناء سير المفاوضات بين الوفد الألباني والصربي حول الوضع النهائي. وكان أول إجراء اتخذته الصرب هو تنظيم استفتاء حول كوسوفو كجزء لا يتجزأ من الجمهورية اليوغسلافية يوم 28، 29 أكتوبر 2000، وكانت نتيجة التصويت أن 51.69% عبروا عن نعم لسيادة بلغراد على كوسوفو⁽²⁶⁾، والموقف الصربي حول إقليم كوسوفو ينحصر في منح استقلال ذاتي واسع، ولكن لا يمكن أن يتعدى إلى الاستقلال الكامل وهذا يعني عودة الإقليم إلى ما قبل 1999، والذي رفضه المجتمع الدولي. إن الزعماء السياسيين في يوغسلافيا سواء المعتدلين أو القوميين المتطرفين يتفقون حول قضية كوسوفو كجزء لا يتجزأ من صربيا، ووصف الزعيم "الراديكالي" لحزب صربيا طوميسلاف نيكوليك Tomislav Nikolic أن كوسوفو هو إقليم محتل ويجب المقاومة بكل الوسائل الممكنة لأي حل يفرض من الخارج الذي ينص على الاستقلال والانفصال⁽²⁷⁾.

الموقف الروسي:

لقد كان الموقف الروسي أهم عقبة في وجه تطبيق مخطط اهتيساري في كوسوفو، فبمجرد نشر التقرير رفضته روسيا وهددت باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، ضد أي قرار يؤيد استقلال الإقليم وتغيير القرار 1244، وترى روسيا أن أي قرار خارج الشرعية الدولية، سيعرض منطقة البلقان إلى انتفاضة عرقية. ومعارضة روسيا للمخطط مبني على الأسس والمبادئ الآتية:

- 1- تعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وستفتح وتسمح للحركات الانفصالية عبر العالم بالمطالبة بالمثل.
- 2- لا يمكن فرض المخطط على الطرف الصربي لأنه غير مبني على اتفاق بين الطرفين المتفاوضين الصربي والألباني.
- 3- يتنافى مع القانون الدولي وقرار مجلس الأمن الذي نص على احترام سيادة واندماج صربيا.
- 4- الخوف من اندلاع الحركات الانفصالية في روسيا، الشيشان مثلا أو الدول المجاورة لروسيا.
- 5- إبراز الدور الروسي في الساحة الدولية عن طريق معارضة استقلال كوسوفو.
- 6- عدم تغيير الحدود الدولية وفق معاهدة هلسنكي.

فالموقف الروسي المعارض لمخطط اهتيساري ليس مبني على العلاقات التاريخية الروسية اليوغسلافية بسبب الترابط الديني الأرثوذكسي والعرقى بقدر ما هو محاولة لإعادة الظهور على الساحة الدولية كدولة مؤثرة. " وهددت روسيا عدة مرات بأنها ستعترف بالمتطرفين الجورجيين في أبخازيا وجنوب أوستيا وكذلك في مولدافيا كدول مستقلة إذا انفصلت كوسوفو عن صربيا" (28).

ونظرا للتهديد الروسي باستعمال حق الفيتو، بدأ مجلس الأمن مشاورات جديدة واتفق على إرسال بعثة إلى كوسوفو تدوم ستة أيام من 24 إلى 29 أبريل 2007، وتتكون البعثة من الأعضاء الدائمين والغير الدائمين لمجلس الأمن الدولي قصد مقابلة أعضاء حكومة كوسوفو والأقلية الصربية وممثلي المجموعة الدولية قصد القيام بعملية تحقيق إضافي في المنطقة. إن إرسال لجنة جديدة إلى كوسوفو ما هو إلا تلبية للمطلب الروسي، ولا يمكن لها أن تغير من مخطط اهتيساري الذي استمر أكثر من سنة

من المفاوضات، فكيف يمكن لها التوصل إلى أي حل في ظرف قصير، إن الرفض الروسي ما هو إلا تأجيل لتطبيق المخطط، والتأجيل قد يؤدي إلى زيادة التوتر العرقي في كوسوفو. وطلبت روسيا إجراء مفاوضات أو جولات جديدة بين الطرفين الصربي والألباني، وهو في الحقيقة مغاير لتوصية اهتيساري، الذي له حنكة وتجربة وخبرة دبلوماسية، والذي أكد أن مواصلة الحوار لا يمكن له أن يقلل الفجوة بين الطرفين.

وبقيت آمال الألبان معلقة على قمة مجموعة الدول الثمانية الذي عقد في شهر جوان 2007 بألمانيا، ولم يتغير الموقف الروسي المعارض للاستقلال، واقترح تأجيل الفصل في مستقبل كوسوفو إلى ستة أشهر أخرى لمواصلة المحادثات الإضافية، وأخذت تلك المقترحات بعين الاعتبار، وهذا بعد فشل أعضاء مجلس الأمن في مشاوراتهم المتعددة، وخاصة بشأن المقترحات المقدمة من طرف بريطانيا وأمريكا التي رفضتها روسيا، لأنها تتبنى مخطط الاستقلال ولا تأخذ بعين الاعتبار الموقف الصربي. وفي نهاية المطاف اتفقت مجموعة دول الاتصال* الستة على إجراء مفاوضات تدوم أربعة أشهر، بين الطرف الصربي والألبان تحت رئاسة ثلاثية: روسيا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحدد آخر أجل لإنهاء المفاوضات هو 10 ديسمبر 2007. وهدد الزعماء السياسيون الألبان بإعلان الاستقلال بعد 10 ديسمبر 2007، لكن الدول الأوروبية حذرت السلطات الألبانية من الإعلان الاستقلال الأحادي الجانب والذي سيكون له آثار سلبية على كوسوفو والمجتمع الدولي، وكان من المتوقع أن لا تسفر المفاوضات عن أية نتيجة، لأن الألبان في يدهم مخطط الأمم المتحدة ولا يريدون التنازل عنه لأنه حق مكتسب.

ومقترحات الثلاثية في المفاوضات التي جرت بين الوفد الألباني والصربي بينت بأنها حل وسط بين حكم ذاتي واسع واستقلال مقيد أي غير كامل، وأن هناك علاقة خاصة بين بلغراد وبريشينا وبلغراد ليست لها سلطة على كوسوفو ولن يكون هناك في المستقبل وجود عسكري أو أمني أو أي رمز من رموز الدولة الصربية، وأن العلاقة بينهما هي علاقة خاصة، وفسر الوفد الصربي محتوى المفاوضات بأنها حكم ذاتي موسع بينما اعتبرها الوفد الألباني كعلاقة استقلال بين كوسوفو وبلغراد، وقدم الوفد الصربي اقتراحا تطبيق الحكم الذاتي المطبق حاليا بين هونج كونج وبكين وجزر ألند Aland وفتلندا. واعتبر الوفد الصربي جزر ألند كنموذج ناجح للحكم الذاتي الذي دام لمدة 80 سنة، وكانت الجزر تحت الحكم السويدي، وأصبحت تابعة لفتلندا بعد احتلالها من طرف النظام القيصري الروسي، ومنذ تلك الفترة تمتع بحكم ذاتي موسع تحت السلطة الفنلندية⁽²⁹⁾. ورفض الوفد الألباني نموذج هونج كونج وجزر ألند Aland وتمسك باستقلال كوسوفو.

ويمكن القول أن جمهورية صربيا فقدت آخر إقليم كانت تسعى إلى ضمه إلى جمهورية يوغسلافيا، ومما لا شك فيه يتحمل مسؤولية تفكيك يوغسلافيا وجمهورية صربيا الزعيم الصربي السابق ميلوسوفيتش. وفي شهر فيفري سنة 2008 أعلنت كوسوفو استقلالها عن صربيا، لكن عدة دول رفضت الاعتراف بها.

خاتمة:

حاول الباحث من خلال هذه الورقة أن يجيب على إشكالية محورية فحواها ما هي العوامل والدوافع التي أدت إلى استقلال كوسوفو. وقد تم حصر أهم تلك العوامل في إلغاء الحكم الذاتي للألبان من طرف الزعيم الصربي ميلوسوفيتش والمجازر التي ارتكبتها الصرب ضد ألبان كوسوفو مما دفع الحلف الأطلسي إلى التدخل لإنهاء القمع الصربي. إن الألبان لا يريدون أن يصبح الإقليم تحت الحكم الصربي سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. إن منح الاستقلال يلبي مطالب الأغلبية الألبانية لكنه لا يرضي الأقلية الصربية القاطنة في كوسوفو. ومما لا شك فيه لعبت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية دورا أساسيا في استقلال كوسوفو. ويمكن القول أن إقليم كوسوفو يتشابه مع إقليم تيمور

الشرقية الذي استقل عن اندونيسيا بسبب سياسة القمع التي مارسها جاكارتا ضد التموريين.

الهوامش:

- 1 -United Nations,Secretary general Kofi Anane,dedicated to Peace Keeping Mission to Kosovo.www.un.org/peace/peace/Kosovo/pages/kosovo12.htm
- 2-United resolution 1244,http://www.org.arabic/docsScouncil/SC/Res/S_1244.pdf1
- 3-Ibid
- 4- Carsten Stahn, The UN Transitional Administration in Kosovo and Eastern Timmor:A First Analysis(Marck Planck Yearbook of the UN Law, Volume 5, 2001) P.108.
- 5-Ibid, P.152.
- 6- Ibid p.143.
- 7 Kosovo Ethnic Dilemma, the Need for a Civic Contact.(International Crisis Group:Balkan Report N° 143 May 2003.) op.cit.p.2..
- 8-Ibid.
- 9 -Franz Lothar Altmann, The Statut of Kosovo, (chailot paper 50 oct 2001) p.8.
- 10- Jacques Rupnik, Yugoslavia After Milosevic, (Survival vol: 43 N 2 summer 2001) p.23
- 11- Judy Batt, The Question of Serbia ,www.isa_eu.org
- 12 Franz Lothar, The Statut of Kosovo, op.cit, p.26..
- 13- Steven Woehel, Julie Kim, Kosovo U.S policy,Background and Current Issue.(CRS report for Congress oct 24 2007)p.12.
- 14- Ibid, p.10.
- 15-Special envoy to Kosovo report http: //www.unosek/org/docref/reportarabic.pdf Special
- 16- Ibid.
- 17- Ibid
- 18- Ibid.
- 19- Ibid.
- 20- Ibid
- 21-The us and them Albanian versus Serbian point of view,www.kosovo compromise.com/cms/item/charts/-en.html
- 22-The unique case chart, www.kosovocompromise.com /cms/item/charts/-en.html?id=20
- 23-Statement on the fuur of kosovo november 2005 op.cit. at/de/News/information/0102konlaklgrupp.html last visited November 2007
- 24-Ibid.
- 25-, Steven Woehrul,Julie Kim, Kosovo, and U.S policy, Background and Current Issue op.cit.p.19.
- 26- Kosovo, (Early Warning Report N°14 july sept2006)p.21.
- 27-Ibid,p.34.
- 28-After G.8 Summit Conflict between U.S and Russia Intensifies,12 June 2007,wsws.org
- * تضم مجموعة دول الاتصال:إيطاليا،فرنسا،ألمانيا،أمريكا،روسيا وانجلترا.
- 29-Fifth round,belgrade proposing pristina buying time, www.kosovo compromise .com/